

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)
الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية: موجز الرئاسة المشتركة
31 آذار/مارس 2021

1. عُقد الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF) في 31 آذار/مارس 2021 في شكل افتراضي. وفقاً للترتيبات المؤسسية لهذا الإطار، تُشارك في رئاسة الاجتماع كلٌّ من الحكومة اللبنانية، والمجتمع المدني اللبناني، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.
2. بناءً على إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2020 بالتشاور مع الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ناقش أعضاء المجموعة الاستشارية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين من انفجار مرفأ بيروت في ظلّ أزمة سياسية واقتصادية متفاقمة، وارتفاع معدلات الفقر، وتدهور الأمن الغذائي، التي ازدادت سوءاً بسبب جائحة كوفيد-19.
3. بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والإصابات الكثيرة، فضلاً عن الأضرار المادية الواسعة النطاق، وفقدان الدخل، أجمع أعضاء المجموعة الاستشارية على أنّ انفجار مرفأ بيروت قد عمّق الأزمة.
4. شدّد أعضاء المجموعة الاستشارية على الحاجة الملحة إلى الاضطلاع بمسؤولية تعزيز ودعم عملية التعافي وإعادة الإعمار استجابةً لانفجار مرفأ بيروت، وضمان التنسيق الفعّال بين مختلف الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة.
5. شدّدت المجموعة الاستشارية على أهمية المبادئ التوجيهية لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، والتي تتمحور حول الإدماج وعدم إهمال أحد؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والشفافية والمساءلة، بما في ذلك مكافحة الفساد وتحقيق العدالة؛ وضمان سُبل العيش المستدامة للمجتمعات المتأثرة؛ وتحقيق تعافٍ أخضر.
6. أمل أعضاء المجموعة الاستشارية أن يتم تشكيل حكومة في أقرب فرصة ممكنة. وأعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء تدهور الوضع في لبنان وعبروا عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الإصلاحات التي طال أمدها.
7. من أجل المضي قدماً بالتعافي وإعادة الإعمار، أكّدت الحكومة اللبنانية التزامها بالمساعدة على تفعيل الهيكليات الخاصة بإدارة إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، بالشراكة مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين. كما أحيطت الحكومة علماً بمقترحات الإصلاح المُدرجة في الإطار والتزمت بتنفيذها ضمن الصّفة القانونية التي تتمتع بها حكومة تصريف الأعمال، وبالتحديد في ما يخص:
 - a. إجراء تحقيق شفاف في أسباب انفجار مرفأ بيروت ضمن إطار زمني معقول.
 - b. إصلاح الاقتصاد الكلي، وهو إصلاح تأسيسي، بما في ذلك إحراز تقدّم مع صندوق النقد الدولي بشأن استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة هيكلة الديون والقطاع المالي. وتشمل الجهود أيضاً التدقيق الجنائي للبنك المركزي، وإصلاح القطاع المصرفي، وقيود حركة رأس المال، وتوحيد سعر الصرف، وضمان مسار موثوق به نحو الاستدامة المالية.
 - c. إعداد وإقرار موازنة عام 2021، وتضمينها برنامجاً قوياً شاملاً للحماية الاجتماعية؛ وإنشاء سجلّ موحد لبرامج المساعدة الاجتماعية؛ ووضع آلية معالجة المظالم، ونُظّم التحقق والرّصد والتقييم.
 - d. تبني رؤية تحدّد المبادئ والاستراتيجية لإصلاح قطاع المرفأ وإعادة إعمارها، بما في ذلك الجمارك. واعتماد ترتيبات مؤسسية واضحة لإدارة المواد الخطرة والنفايات الناتجة عن الدّمار، والرّدميات، وعمليات الهدم.
 - e. تعزيز استقلال القضاء وفعاليته؛ وتطبيق استراتيجية مكافحة الفساد؛ واعتماد قانون المشتريات العامة الجديد وتنفيذ الإجراءات والقوانين المرعية.
8. التزمت الحكومة بعرض الوضع القائم لهذه الإجراءات والإصلاحات خلال الاجتماع القادم للمجموعة الاستشارية.
9. شدّد أعضاء المجموعة الاستشارية على احتياجات الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. كما شدّدوا على ضرورة اعتماد نهج قائم على المناطق، وإشراك المجتمعات المحلية على مستوى الأحياء في إعادة البناء باعتماد أساليب أكثر خضاراً وذكاءً مع الحفاظ على الهوية الثقافية.

10. رحّبت المجموعة الاستشارية ببنييتها الثلاثية الأطراف واعتبرت أنّ نجاح تنفيذ إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار يعتمد على **نموذج شراكة جديدة** وروية تجمع كافة أصحاب المصلحة. ولهذه الغاية، التزم ممثلو المجتمع المدني بالتعاون الشامل؛ ونقل صوت الشعب وشواغله، وتقديم إقتراحات ببناء معالجة التحديات، وتبادل المعلومات بشكلٍ فاعل مع أطراف المجتمع المدني غير الممثلة في المجموعة الاستشارية.
11. سلّط أعضاء المجموعة الاستشارية الضوء على الدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به ممثلو المجتمع المدني وهيئة الرقابة المستقلة في رصد تنفيذ إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار ومساءلة جميع أصحاب المصلحة.
12. قام أعضاء المجموعة الاستشارية بتقييم المبادرات الإنسانية التي تم تقديمها والبالغ مجموعها [314 مليون دولار أميركي حتى يومنا هذا]، وذلك استجابةً لانفجار مرفأ بيروت. وناقش الأعضاء الدروس المستفادة واتفقوا على اتباع التوصيات التي من شأنها أن تقيد مرحلة التعافي.
13. إستعرض أعضاء المجموعة الاستشارية التوجهات الاستراتيجية لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، وحاجات التمويل الرّاهنة، بالإضافة إلى الأولويات والثغرات استناداً إلى آفاق التمويل الحالية المُرتقبة من المانحين. وعلاوة على ذلك، أطلع البنك الدولي المجموعة الاستشارية على الأولويات الاستراتيجية لمرفق التمويل اللبناني، ودعا الحكومة إلى تبني هذا المرفق بصورة عاجلة.
14. اتفق المانحون الدوليون ومؤسسات التمويل على ضرورة توسيع قاعدة الموارد لتحقيق التعافي الذي يركز على الإنسان أولاً، وضمان إمكانية التوفّع لجهة تأمين المساعدات، واتساقها، وفعاليتها. كما اتفقوا على بذل الجهود في سبيل توجيه الأموال إلى إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك من خلال مرفق التمويل اللبناني.
15. كلّفت المجموعة الاستشارية الفريق الفني مهمة تقديم خطة لتنفيذ الأولويات المُتفق عليها في ما يخصّ الأسس الأربعة للإطار خلال الاجتماع القادم للمجموعة، وأبرز هذه الأسس: *تحسين الحوكمة والمساءلة؛ توفير فرص العمل والفرص الاقتصادية؛ تأمين الحماية الاجتماعية والإدماج والثقافة، وتحسين الخدمات والبنى التحتية.*
16. تم اعتماد توصيف مهام المجموعة الاستشارية، وأحيط الأعضاء علماً بالترتيبات المؤسسية الواسعة النطاق، بما في ذلك مرفق التمويل اللبناني، والأمانة العامة الخاصة بإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، ومجلس الرقابة المستقل. يُعدّ الوصول إلى المعلومات أمراً ضرورياً لتمكين مجلس الرقابة المستقلّ من تحقيق أهدافه لجهة ضمان الشفافية والمساءلة. وكُلّف الفريق التقني بتيسير عملية إنشاء مجلس الرقابة المستقلّ الذي تقوده منظمات المجتمع المدني، وذلك بحلول الاجتماع المقبل للمجموعة الاستشارية.

قائمة المشاركين في الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية مرفقة بهذا الموجز.

قائمة المشاركين الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية

رئاسة المجموعة الاستشارية:

رئيس الوزراء اللبناني، حسان دياب
ممثلة المجتمع المدني، الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال، أسما الزين
سفير الاتحاد الأوروبي، رالف طراف
المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان، نجاه رشدي

ممثلون عن الجمهورية اللبنانية:

نائب رئيس الحكومة
وزير الاقتصاد والتجارة
وزير الشؤون الاجتماعية
مدير عام رئاسة الجمهورية اللبنانية
نائب في البرلمان
مستشار رئيس الجمهورية للتعاون الدولي
مستشار رئيس الحكومة

ممثلون عن المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية:

كندا
الدنمارك
البنك الأوروبي للاستثمار
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
الاتحاد الأوروبي
فرنسا
ألمانيا
إيطاليا
اليابان
هولندا
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوشا)
إسبانيا
سويسرا
الأمم المتحدة
الولايات المتحدة
المملكة المتحدة
البنك الدولي

ممثلون عن المجتمع المدني:

الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين – ALDIC
جمعية الصناعيين اللبنانيين
مختبر المدن بيروت
جمعية الفكر الأخضر
منظمة "كفى عنف واستغلال"
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً
منتدى المنظمات الإنسانية والتنمية غير الحكومية في لبنان
جمعية مار منصور دي بول